

الغدير

[370] وأرضاه إلا إمام هدى، ولكنه ابتلى وابتلي به، ومضى لسبيله حميدا، وهلك به من هلك، هذا يغلو في حبه أو دعوى حبه لغرض له، أعظمهم ضللا من رفعه على الأنبياء أو زاد على ذلك، وأدناهم من لم يرض له بما رضى لنفسه لتقديم إخوانه وأخذانه عليه في الإمارة، رضى ا عنهم أجمعين. وآخر يحط من قدره الرفيع، أبعدهم ضللا الخوارج الذين يلعنونه على المنابر، ويرضون على ابن ملجم شقي هذه الأمة، وكذلك المروانية، وقد قطع ا دابرهم، وأقربهم ضللا الذين خطأوه في حرب الناكثين، و ا سبحانه يقول: فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ إلى أمر ا. فإن لم تصدق هذه في أمير المؤمنين ففي من تصدق ؟ مع أنهم بغوا بغيا محققا بعد استقرار الأمر له، ولا عذر لهم، ولا شبهة إلا الطلب بدم عثمان، وقد أجاب رضى ا عنه بما هو جواب الشريعة فقال: يحضر وارث عثمان ويدعي ما شاء، واحكم بينهم بكتاب ا تعالى وسنة رسوله صلى ا عليه وسلم. أو كما قال فإن تصح هذه الرواية، وإلا فهي معلومة من حاله بل من حال من هو أدنى الناس من المتمسكين بالشريعة، وأما أنه يقطع قطيعا من غوغاء المسلمين الذين اجتمعوا على عثمان خمسمائة وأكثر، بل قيل: إنهم يبلغون نحو عشرة آلاف كما حكاه ابن حجر في الصواعق، فيقتلهم عن بكرة أبيهم، والقاتل واحد، أربعة، عشرة، قيل: هما اثنان فقط. وذكره في الصواعق أيضا، فهذا ما يعتذر به عاقل، ولكن كانت الدعوى باطلة والعلة باطلة، خلا أن طلحة والزبير وعائشة رضى ا عنهم ومن يلحق بهم من تلك الدرجة التي يقدر قدرها من الصحابة، لا يشك عاقل في شبهة غلطوا فيها، ولو بالتأويل لصالح مقاصدهم. وأما معاوية والخوارج فمقاصدهم بينة، فإن لم يقاتلهم علي فمن يقاتل ؟ أما الخوارج فلا يرتاب في ضلالهم إلا ضال، وأما معاوية فطالب ملك، اقتحم فيه كل داهية، وختمها بالبيعة ليزيد، فالذي يزعم أنه اجتهد فأخطأ، لا نقول: اجتهد وأخطأ. لكنه إما جاهل لحقيقة الحال مقلد، وإما ضال اتبع هواه، ألهم إنا نشهد بذلك. ورأيت لبعض متأخري الطبريين في مكة رسالة ذكر فيها كلاما عزاه لابن عساكر وهو: أن النبي صلى ا عليه وسلم أخبر أن معاوية سيلي أمر الأمة، وأنه لن يغلب، وأن عليا
